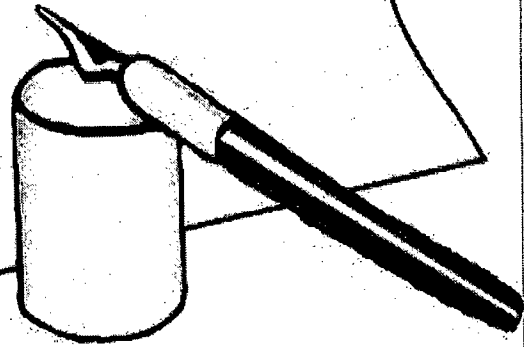


تُكَلِّفُ عَدَمَ تَمَكُّنِ الْمَرْأَةِ
اِقْتِصَالِيَا عَلَى الْاِقْتِصَادِ
المصري (١٩٩٠ - ٢٠١٢)
د. / سوزان حسن أبو العينين



تكلفة عدم تمكين المرأة اقتصاديا

على الاقتصاد المصري (١٩٩٠-٢٠١٢)

د/ سوزان حسن أبو العينين

مستخلص :

يفسر اللامساواة بين الجنسين الجزء الاعظم من الاختلاف في نمو نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في اقتصاديات الكثير من دول العالم . فعدم تمكين المرأة اقتصاديا تكلفة على الاقتصاد الكلي متمثلة في اهدار الاستثمارات وطاقات الاقتصاد القومي من خلال التأثيرات المباشرة وغير المباشرة التي تعمل على كبح معدلات النمو ورفاهية المجتمع . ولذلك هدفت الدراسة الى تقدير تلك التكلفة على الاقتصاد المصري (١٩٩٠-٢٠١٢) من خلال نموذج قائم على تقديرات الاقتصاد الكلي لمجموعة من المؤشرات الدالة على التمييز بين الجنسين كمتغيرات مستقلة، ومتوسط دخل الفرد الحقيقي المعبر عن المرحلة التنموية للدولة كمتغير تابع بالبرنامج الاحصائي E-VIEWS7 .

وخلصت الدراسة الى ان هناك علاقة طردية بين عدم تمكين المرأة اقتصاديا والنمو الاقتصادي . لما لعدم تمكين المرأة اقتصاديا من تأثير مباشر على خفض كفاءة راس المال وتراكمه ، وتأثير غير مباشر على خفض تكلفة الفرصة البديلة للبقاء في المنزل وزيادة معدلات الخصوبة . ومما يضاعف من التأثيرات السلبية لعدم تمكين المرأة اقتصاديا على الاقتصاد القومي ويجعله دائما في دائرة خبيثة متصاعدة من الخسائر تقضى وتلتهم اى انجازات تنموية هوان جميع المتغيرات الدالة في متغير عدم تمكين المرأة اقتصاديا متغيرات ذات دوال متزايدة. وأوصت الدراسة بعدة توصيات من شأنها تحقيق الشرط الضروري(النهوض بالمرأة)، والكافي(تغيير مجتمعي ملازم لنهوض المرأة اى نهضة مجتمعية شاملة) لرفع واستدامة معدلات النمو الاقتصادي ورفاهية المجتمع .

مقدمة :

تنتشر ظاهرة التمييز بين الجنسين على نطاق واسع بين اقتصاديات دول العالم على اختلاف مستوياتها التنموية فلا يوجد دولة واحدة في العالم وصلت للمساواة الكاملة بين الجنسين .

فتعاني النساء بدرجات متفاوتة صعوبة التمكين اقتصاديا ، وسياسيا ، وأيضا في الحصول على الصحة والتعليم اساسا للتنمية البشرية^١ . فهذا التمييز نتاج مجموعة من العوامل الثقافية ، والاقتصادية ، والاجتماعية المعقدة لكل دولة ولذلك فهو يأخذ اشكال متعددة ربما مترابطة في اسبابها ونتائجها فأكدت العديد من دراسات العلوم الاجتماعية على وجود علاقات ارتباط بين الاقتصاد ، والثقافة ، والتمييز بين الجنسين فدخل الفرد يرتبط بعلاقة ارتباط بمعدلات التمييز ضد المرأة ، وأيضا هناك علاقة بين التمييز بين الجنسين ورأس المال البشرى ولاسيما تأثير تقليص تعليم الفتيات على رأس المال البشرى ومخرجاته^٢ .

كما القى الضوء على اهمية الخصائص الثقافية كأحد محددات مشاركة المرأة في قوه العمل^٣ ، وأيضا العوامل الدينية^٤ فقد أشارت بعض الدراسات على أن مؤشرات الانتماء الديني يفسر تقريبا ثلث التباين في معدلات مشاركة المرأة في تسعين دولة^٥ ، وان كان يجب ان يكون ذلك بمعزل عن منطلقات ركائز رسالة الاسلام حيث الاصل في الاسلام هو مساواة المرأة والرجل فالعصر الاسلامي الاول شهد نقله كبرى في وضع المرأة ولكن التقاليد هزمت التعاليم^٦ وشهدت الامه الاسلامية انتكاسات مثلما شهدتها في نواحي الحياه المختلفة فتأكلت مكتسبات المرأة حينما بعد حين .

فما لاشك فيه ان التمييز بين الجنسين ظاهرة مكلفه اقتصاديا .على الرغم من ندرة تقدير هذه التكلفة على الاقتصاد القومي قياسيا ، وان كانت في بؤرة اهتمام الدراسات الاجتماعية والحقوقية . ومن اهم الدراسات والمساهمات في هذا المجال على سبيل المثال لا الحصر :

١-دراسة Young,A⁸ (١٩٩٥) استنتجت ان زيادة مساهمة المرأة في قوة العمل تؤدي الى زيادة تتراوح بين 0.6، 1.6 % في نمو نصيب الفرد السنوي في اربع اقتصاديات للنمو الشرق اسيوية مما أدى الى الجدل حول الدور النسبي للمدخلات الانتاجية وتفسيرات النمو الاقتصادي .

٢-دراسة Dollar , and Gatti⁹ (١٩٩٩) استخدمت اربعة مقاييس للمساواة بين الجنسين واستنتجت ان هناك علاقة طردية بين المساواة بين الجنسين ونصيب الفرد من الدخل .

٣-دراسة Klasen¹⁰ (١٩٩٩) قدمت رؤية العلاقة بين عدم المساواة بين الجنسين والنموالاقتصادي واعتبرت ان عدم المساواة هو ضرائب تشويهيته تؤدي الى سوء توزيع الموارد والتعليم والتي يمكن ان تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال نوعية الانسان ، وانخفاضها في رأس المال البشري وهذا ما توصل اليه ايضا كل من Dollar , and Gatti (١٩٩٩) .

٤-دراسة Blackden and Bhanu¹¹ (١٩٩٩) استنتجت ان عدم المساواة بين الجنسين قد يكون لها تأثير على النمو الاقتصادي من خلال الحد من قدرة المرأة على تراكم رأس المال ، ليس فقط رأس المال البشري بل ايضا الاصول الانتاجية المباشرة ، ورأس المال الاجتماعي .

٥-دراسة Gumbel¹² (٢٠٠٤) تضمنت ثلاثة مؤشرات لعدم المساواة (صحة، تعليم، عمل) مما يؤثرعلى النمو الاقتصادي وبالتالي فان الاختلاف في التوظيف بين الجنسين يفسر الجزء الاعظم من الاختلاف في نمو نصيب الفرد من الدخل .

٦-دراسة Hausmann, Tyson, and Zahidi¹³ (2006) قدمت دليلا على وجود علاقة عكسية بين التمييز بين الجنسين في اربعة مجالات وكل من نصيب الفرد من الناتج ، ومؤشر القدره التنافسية للدولة.

٧-دراسة Daly¹⁴ (2007) وهو خبير اقتصادى فى بنك جولدن مان ساكس يرى ان الحد من العوائق التى تحول دون مشاركة المرأة فى العمل من شأنه ان يزيد GDP الأمريكى بنسبة ٩% ولقد توصل الى هذا الرقم من خلال زيادة قوة مساهمة عمل المرأة لذات مستوى عمل الرجل بافتراض ان GDP يرتفع بما يتناسب مع العمل .

يتضح مما سبق ان هناك ادلة قوية على وجود عوامل خارجية كمحددات للتمييز بين الجنسين.وعلى الرغم انها تشير جميعها الى تكلفة هذا التمييز على الاقتصاد الكلى إلا انها لا تستند على نموذج للاقتصاد الكلى وبالتالي يمكن الاستعانة بها كنهج نظرى تجريبى متكامل.وذلك باستثناء Lagerlof¹⁵ (٢٠٠٣) الذى القى الضوء على العلاقة بين التمييز بين الجنسين والنمو طويل الاجل فتمودجه متعلق بالتمييز بين الجنسين والثورة الصناعيه والتحول الديموجرافى يدافع من خلاله عن التجربة التاريخية الاوروبية . وايضا Esteve-Volart¹⁶ (٢٠٠٤) الذى ركز على الوصول الى سوق العمل مع تقديم تقديرات لتكلفه التمييز عبر ولايات هندية .

مشكلة الدراسة :

هناك اهدار لاستثمارات وطاقات الاقتصاد القومى لعدم التمكين الاقتصادى للمرأة من خلال التأثيرات المباشرة وغير المباشرة التى تعمل على كبح معدلات النمو الاقتصادى ورفاهية المجتمع والتى يندر تقدير هذه التكلفة من خلال نموذج قائم على تقديرات الاقتصاد الكلى .

اهداف الدراسة :

- (١) عرض نموذج قائم على تقديرات الاقتصاد الكلى لتقييم -من خلاله-التأثير النسبى على الناتج من كافة العوامل المسببة للتمييز بين الجنسين وعدم تمكين المرأة اقتصاديا .
- (٢) تقدير تكلفة عدم تمكين المرأة المصرية اقتصاديا .

خطة الدراسة :

اولا: المقدمة :

ثانيا:- التمكين الاقتصادى للمرأة فى مصر

ثالثا:- نموذج تكلفة التمييز بين الجنسين قائم على تقديرات الاقتصاد الكلى (نموذج رياضى)

رابعا:- تقدير تكلفة عدم تمكين المرأة المصرية اقتصاديا

ثانيا:- التمكين الاقتصادى للمرأة فى مصر :

المرأة والرجل على حد سواء بشر لهما الحق فى التمتع بالحياة الكريمة على الصعيدين المادى والمعنوى -لان الاختلاف لا يعنى النقص وهو الهدف الاساسى من التنمية بمعناها الواسع اى التنمية البشرية. ولذلك فان تمكين المرأة عامة مفهوم يجمع بين التمكين من الحقوق الانسانية المتمثلة فى التمتع بالحريات السياسية والمدنية وهما اساسا المواطنة ، وأيضا التنمية البشرية من صحة، وتعليم ، واقتصاد ، وأمان .

ومن أهم مظاهر عدم تمكين المرأة التى تؤثر بالسلب على رفاهية المجتمع والتنمية البشرية المستدامة.

(أ) تدنى مساهمتها فى النشاط الاقتصادى :

تشير الإحصائيات^{١٩} ان مشاركة المرأة المصرية فى النشاط الاقتصادى انخفضت من ٦ر٢٦% عام ١٩٩٠ الى ٤ر٢٢% عام ٢٠١١ مقارنة بـ ٤٠% فى المتوسط العالمى . مع مقارنة معدلات مساهمة الرجل فى قوة العمل مع المعدل العالمى . بينما بلغ معدل البطالة بين النساء اكثر من ثلاثة اضعاف المعدل بين الرجال عام ٢٠١٢ (معدل بطالة المرأة ٢٤ر١% مقابل ٩ر٢% للرجال) ونسبة المتعطلات حديثى التخرج ٢٠% مقابل ٣ر٧% للرجال . وترتفع هذه النسبة لنساء الحضر ٢٥ر٣% عن الريف ١٦ر٨% . فارتفاع معدلات البطالة للمرأة يعنى اهدار طاقات واستثمارات كثيرة كان من الممكن ان تساهم فى تحقيق التنمية والنمو . فهى بذلك

ظاهرة ذات أثار مباشرة وغير مباشرة مكلفة على الاقتصاد القومي من خلال كبح معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي رفاهية المجتمع (مشكلة الدراسة). ويمكن تقسيم اسباب ضعف مشاركة المرأة اقتصاديا وزيادة معدلات بطالتها الى اسباب تعود الى جانب الطلب وأخرى الى جانب العرض .

فمن اهم اسباب جانب الطلب :-

١- ما تفرضه معدلات النمو المتباطئة من خفض الطلب على عمالة المرأة ليس فقط لانخفاض منظومة معدلات العمل بل ايضا لتدني تفضيل تشغيل المرأة مما يساعد من ارتفاع معدلات البطالة بين النساء مقارنة بالرجال . وفي حالة العمل لا يتمتعن بالمساواة مع الرجال في ظروف العمل او العائد عليه او التمتع بفرص متساوية في الترقى في سلم اتخاذ القرار . ففي اوقات الانكماش الاقتصادي المرأة اول من يفقد فرصة العمل وآخر من يحصل عليها في اوقات الانتعاش الاقتصادي وهذه فرضية اثبتت خلال النصف الاول من التسعينات وهي فترة تباطؤ اقتصادي نتيجة انتهاء الدولة لبرامج الاصلاح الهيكلي التي تقوم على تحرير التجارة والخصخصة وتعزيز دور القطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام لإرساء التوازنات الداخلية والخارجية . مما أدى الى انخفاض عدد المشتغلين من النساء خلال تلك الفترة تزامنا مع تراجع دور الدولة في عملية التنمية بتراجع دور القطاع العام-المستخدم الاكبر للمرأة والمحافظة على تساوى اجر المرأة بالرجل وفي ظروف العمل مع اعطائها حقوقها القانونية التي تمكنها من قيامها بدورها في الاسرة ورعاية الأطفال - دون تنامي قدرة القطاع الخاص على استيعاب العمالة النسائية المتزايدة . كما ان فترة الاصلاح منذ بدايتها شهدت تغيرا هيكليا في قطاعات النشاط الاقتصادي حيث تنامي مساهمة القطاع الخدمي في الناتج المحلي الاجمالي وهو القطاع ذات الاستئثار بالنصيب الاكبر من القوى العاملة للمرأة المصرية (كموظفات أو عاملات) لتصل هذه النسبة الى ٦٨% ٢٠ من مجموع المشاركات في سوق العمل وهو قطاع تميل فيه الانتاجية وعوائد العمل الى التدنى .

٢- التميز بين الجنسين في الاجور وظروف العمل أدى الى ارتفاع اجر الرجل خاصة في القطاع الخاص في مختلف المناصب مما دفع المرأة نحو العمل في القطاع العام الذي اخذ في الانكماش على النحو الذى ذكره عالية . ولوجود العلاقة العكسية بين مستوى الاجر والمستوى التعليمي تزداد فجوة الاجور وبالتالي زيادة معاناة المرأة لتدنى المستوى التعليمي المرتبط بزيادة الفقر فالأوضاع الاقتصادية السيئة للأسرة تؤثر سلبا على تعليم الاناث أكثر مما تؤثر على تعليم الذكور ، كما ان نظرة العائلة لأهمية تعليم الاناث أكثر سلبية بخلاف النظرة للذكور والحاجة للعمل هي الأكثر تأثيرا على عدم مواصلة الذكور للدراسة . فوفقا للمؤشرات الاساسية نجد ان معدلات الامية^{٢١} بين النساء عالية حيث تبلغ ٧٣% مقابل ٢٢% للرجال عام ٢٠٠٦ ، وتبلغ بين الشابات (١٨-٣٥ سنة) ٢٩% مقابل ١٨% بين الشباب عام ٢٠٠٦ معظمهن من الفقيرات والريفات حيث تمثل المرأة المصرية ٧٠% من الفقراء . وعلى الرغم من تزايد أعداد الفتيات الملتحقات بالتعليم الجامعي فمازلن يشكلن النسبة الغالبة في التخصصات النظرية (الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية) ليصل نسبة الخريجات للكليات النظرية ٢٠٠٩١٢٠٠٨ (٣٥٢%) وهي تخصصات لا يوجد عليها طلب كبير في سوق العمل بينما يقل التحاقهن بشكل ملحوظ بالتخصصات المطلوبة لسوق العمل من الكليات العملية التي تصل نسبة الخريجات منها ٤٧% عام ٢٠٠٩١٢٠٠٨ . فالتميز يحد من فرص الاناث لاكتساب المعرفة من خلال التعليم كما ان هذا النوع من التعليم غالبا ما يكرس تقسيم العمل القائم على التميز بين الجنسين التقليدي السائد في المجتمع المتمثل في اتجاه الاناث للعمل في القطاعات الخدمية- كما ذكر سالفا- ويعود ايضا الى توجه الاناث للمهن ذات الدوام الجزئي التي لا تتعارض مع النظرة التقليدية لدور المرأة في الاسرة ورعاية الابناء . فتقلد المرأة لوظائف ذات مهارات منخفضة وأجور متدنية وقيامها بأعمال روتينية يشرح جزء كبير من وجود فجوة الاجر بين الجنسين^{٢٢} . وبذلك نجد ان المرأة المصرية تعاني مستويات عليا من "الفقر البشري الذى يعرف بدلالة الحرمان من اكتساب القدرات البشرية ومن توظيف تلك القدرات . حيث تعاني المرأة من الحرمان النسبي من اكتساب القدرتين البشريتين الاساسيتين المعرفة(من

خلال التعليم) والصحة ، وأيضاً الحرمان من توظيف تلك القدرات بارتفاع معدلات البطالة والتمييز في مجال النشاط الاقتصادي وبذلك تحرم المرأة من محوري محددات الرفاه الانسانية المتمثلة في محور اكتساب القدرات البشرية ومحور توظيفها في ميدان النشاط الاقتصادي .

٣- الثقافة الذكورية السائدة بان الرجال هم المعولين للأسرة بما فيها المرأة ذاتها فهم احق بالعمل ، بالإضافة الى تفضيل اصحاب العمل تشغيل الرجال على النساء لأنهم يعتقدون ان تشغيل الرجال تكلفهم اقل لعدم تحملهم على سبيل المثال تكاليف عطلة الامومة مدفوعة الاجر .

أما أسباب جانب العرض فتتمثل في:-

١- ان مؤشر مشاركة المرأة في العمل يرتبط عكسيا بمعدلات الانجاب ، ومؤشر العمر المتوسط عند الزواج الاول ، ومؤشر نسبة الذين تزوجوا في سن ١٥-١٩ من مجموع السكان وأيضاً مستويات التعليم . كما ان مشاركة المرأة في العمل من اهم العوامل المؤثرة في مستويات الانجاب.

٢- ان القوانين الوضعية تعبر بوضوح عن توجه مؤسسة الدولة والقيم الحاكمة لها فضلا عن كونها اداة فعالة ومؤثرة في ادارة العلاقات الاجتماعية وأيضاً تكشف عن موقع قضية المساواة في الثقافة المجتمعية للدولة فمع تعدد صور الحماية التي كفلتها التشريعات المعنية للمرأة في مجال علاقات العمل إلا ان هناك العديد من القوانين المعوقة للمرأة المتعلقة بالعمل او الاحوال الشخصية التي تكشف عن العلاقة بين المؤسسة الرسمية وقضايا المرأة فنذهب بعض التشريعات بدعوى حماية المرأة الى حظر تشغيلها في اعمال معينة او في اوقات معينة(المادتين ٨٩ ، ٩٠ من قانون العمل) وهذا يمثل قيوداً على حرية مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي فتتحول الحماية الى تمييز بين الجنسين ويعتبر وصاية من المشرع على المرأة ومصادرة لحريتها في العمل ، ومخالفة لاتفاقية منظمة العمل الدولية عن عمل النساء عام ١٩٤٨ ، واتفاقية منظمة العمل الدولية الخاصة بالمساواة في الاجر (خير مثال على

ذلك حرمان المرأة المصرية من الجلوس على منصة القضاء) . كما ان هناك - بالإضافة للتمييز بنص قانوني- عدد كبير من النساء يعملن بعقود مؤقتة وهن بذلك لا يتمتعن بحماية قوانين العمل ، وأعداد كبيرة اخرى لا يتمتعن بحماية القانون عامة مثل العمالة الموسمية أو الزراعية أو أعمال الخدمة المنزلية .

٣- ضعف الخدمات المساندة كالبنية التحتية من وسائل نقل وحضانات أو ارتفاع تكلفتها بالإضافة الى عدم توافر ضمانات اجتماعية سواء للأطفال ، أو كبار السن التي ترعاهم المرأة هذا بالإضافة الى وجود العديد من العوامل التي تؤثر على فرص المرأة للعمل مثل عدم ربط التعليم باحتياجات سوق العمل ، ضعف التدريب المستمر لزيادة كفاءة الباحثات عن عمل ، ضعف قدرة المرأة على الحصول على تسهيلات ائتمانية .

ب) الانخفاض من مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى :

وهذا يمثل المظهر الثانى من مظاهر عدم تمكين المرأة حيث لا تكافأ هذه المشاركة كما ينبغى فاعلمت النساء يعملن دون اجر لدى اسرهن فمساهمتهن لا تندرج فى النشاط الاقتصادى الرسمى حيث يعتمد الاساس النظرى لإحصاءات مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى على منظومة الحسابات القومية التى تعرف الناتج البشرى بدلالة السلع والخدمات المتداولة فى الاسواق وتقييمها نقدا على الرغم من الانتقادات الكثيرة الموجهة لهذا المنطق خاصة من منظور التنمية الإنسانية^{٢٢} وبالتالي هناك فروق كبيرة بالنقصان فى تقدير مدى مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى . هذا بالإضافة الى قصور الاحصاءات القومية عن الالمام بمدى مشاركة المرأة المباشرة وغير المباشرة من خلال عامل مضاعف يرفع من مساهمة الرجل فى انتاج مكونات الرفاهية الذى لا يقوم بدون مساهمة المرأة. فمساهمة المرأة فى انتاج مقومات الرفاهية داخل وخارج نطاق الاسرة .وبذلك تنطوى الاساليب التقليدية لقياس توظيف قدرات المرأة خاصة فى النشاط الاقتصادى على 'غبن وخطا بين لا ريب فيه مما يستلزم معه وجود مداخل قياسية غير تقليدية تتجاوز منظومة الحسابات القومية مثل ابحاث الميزانية ، ابحاث تخصيص الوقت لتحقيق التقدير الفعلى لتلك المساهمات

الهائلة التي لا حدود لها - بطريقة مباشرة او غير مباشرة - في تحقيق مكونات الرفاه الانسانية.

ثالثا: -نموذج تكلفة التمييز بين الجنسين قائم على تقديرات الاقتصاد الكلى (نموذج رياضى) :

ان نماذج قياس اثر عدم تمكين المرأة او عدم المساواة بين الجنسين كتكلفة على الانتاج وكنماذج قائمة على تقديرات الاقتصاد الكلى نماذج تتميز بالحدائثة النسبية والندرة على الرغم من وجود بعض الاستثناءات التي قدمت ادلة قوية على وجود عوامل خارجية كمحددات للتمييز بين الجنسين . وعلى الرغم انها تشير جميعها الى تكلفة هذا التمييز الكبيرة على الاقتصاد الكلى إلا انها لا تستند على نموذج للاقتصاد الكلى وبالتالي يمكن الاستعانة بها كنهج نظرى تجريبى متكامل.ويمكن تقدير هذه التكلفة من خلال نموذج الاقتصاد الكلى وفقا للنموذج الرياضى^{٢٤} التالى :-

• ان عدم المساواة فى الاجور ليس فقط نتيجة التمييز بين الجنسين بل لاختلاف انتاجية كل منهما الذى يفسر جزء كبير من اختلاف المشاركة فى سوق العمل فالرجل انتاجيته أعلى فى العمل البدنى ولكن يتساوى مع المرأة فى العمل الذهنى (ويفترض النموذج ان هناك نوع واحد من العمل وهو المكمل لراس المال) ولكن المرأة اكثر انتاجية فى الاعمال المنزلية وتربية الاطفال كما يلى:-

-إذا كانت دالة الانتاج (Y) يعبر عنها بدالة Cobb-Douglas ذات العوائد الثابتة

$$(i) \quad Y_t = K_t^\alpha (A_t L_t^m)^{1-\alpha} + B A_t L_t^p,$$

حيث K_t راس المال ، L_t^p العمل اليدوى بديل راس المال المادى ، L_t^m عمل ذهنى مكمل راس المال المادى ، α تمثل مساهمة راس المال ، وحيث $B > 0$ ، $A_t = (1 + \mu)^t$ ، $0 < \alpha \in (0, 1)$ ، $0 < \mu < 1$ تتوافق مع معدل التقدم الفنى ويمثلها معدل

النمو السنوى لاجمالي انتاجية عوامل الانتاج TFP. وبالتالي فان العمل البدنى

سوف يفقد اهميته فى الاقتصاد بتراكم راس المال المادى مع الاخذ فى الاعتبار ان

صاحب العمل دائما يختار التوليفة المثلى التى تعظم ارباحه وفقا لأسعار عناصر

الانتاج وأيضا التقنية المستخدمة (الانتاجية) بشرط ان

$$(2) \quad w_t^p = A B,$$

$$w_t^m = (1 -$$

$$(3) \quad \alpha) K_t^\alpha (A_t L_t^m)^{1-\alpha} A_t,$$

$$r_k = \alpha K^{\alpha-1} (A_t L_t^m)^{1-\alpha} \quad r_k = \alpha K$$

حيث w_t^p معدل الاجر البدني، w_t^m معدل الاجر الذهني . فاذا حصلت المرأة علي كسر معدل الاجر (w_t^m) اى > 0 فيكون المجتمع اكثر تميزيا ضد المرأة . فان اجر العمل البدني لايعتمد على تراكم راس المال بينما اجر العمل الذهني يزداد بتراكم راس المال . ولذلك تزيد مشاركة المرأة فى قوة العمل والاجر النسبى للعمل الذهني وفى نفس الوقت تنخفض الفجوة فى الاجر بين الجنسين . ويتراكم راس المال الاقتصاى تكلفة الفرصة البديله للبقاء فى المنزل تزيد وبذلك نجد ان فجوة الاجور بين الجنسين تميل للانخفاض بمرور الزمن كلما زاد دخل الفرد الواحد وهذا نهج كثير من الادبيات الحديثه²⁵ التى ترى ان الاختلاف بين الجنسين امرا ليس طبيعيا ولا بد من التدخل بتضييق الفجوة فى الاجور التى تزيد من مشاركة المرأة فى العمل والذين فسروا به الزيادات الكبيرة فى مشاركة المرأة فى القوى العاملة فى الولايات المتحدة على سبيل المثال . وهذا عكس آراء اخرى²⁶ ترى ان الاختلاف امرا طبيعيا لا تدخل فيه وان تخفيض الفجوة تاتى نتيجة وليست سبب لتخفيض معدلات الخصوبة وايضا معدلات الوفاة.

• يفترض ان لكل من المرأة والرجل وحدة واحدة من الزمن يمكن تقسيمها بين وقت العمل وتربية الاطفال وفقا لرغباتهما لعدد الاطفال وتوزيع الوقت بين العمل وتربية الاطفال حيث يعبر عن تفضيلاتها فى نفس دالة المنفعة

حيث c_t ، c_{t+1} استهلاك الزوجين اثناء مراحل حياتهم ، β سعر الخصم (الخالى

من المخاطر او يعبر عنه بمعدل الفائدة الحقيقي) ، γ الوزن النسبى للاطفال فى دالة

منفعة الزوجين ، n_t عدد الاطفال المولودون خلال فترة T .

وكما ذكر في كل من Greenwood, Seshadri, and Vandembroucke (2005), ان للاطفال تكلفة لاستهلاكهم الوقت كمورد اقتصادى وفقا لمعادلة انتاج تربية الاطفال (6)

$$n_t = Dh_t =$$

$$D(h_t^w + \theta h_t^h), D > 0$$

حيث h_t^h الوقت المنقضى من الاب، h_t^w الوقت المنقضى من الام فى تربية الاطفال ويمكن ايجاد تكلفة الوقت h_t عندما يقرر الزوجين انجاب n_t من الاطفال بالمعادلة

$$h_t = D \cdot n_t \quad (7)$$

• ولتعظيم دالة منفعة الزوجين رقم (٥) يكون بشرط مراعاة قيود الميزانية كمايلي:-

(١) يلاحظ ان تكلفة الفرصة البديلة لتربية الاطفال اعظم بالنسبة للرجل (w_t^p)

$+w_t^m$ عن المرأة ϕw_t^m حيث

$\phi \in (0, 1)$, ولذلك:

أ- اذا كان ($h_t \leq 1$) المرأة منفردة سوف تقضى الوقت فى تربية الاطفال ويكون قيد الميزانية للزوجين

$$(8) \quad c_t + s_t \leq w_t^p + w_t^m + (1 - h_t) \phi w_t^m,$$

حيث s_t الادخار ، ويمثل الجانب الايمن صافى دخل الزوجين

ب- وفى حالة ($h_t \geq 1$) كل من الرجل والمرأة يشتركان فى تربية الاطفال

مع تزامن مشاركة الرجل فى سوق العمل فيكون قيد الميزانية

$$c_t + s_t \leq (w_t^p + w_t^m - (h_t - 1)(w_t^m + w_t^p)),$$

وهذا يتفق مع الواقع الفعلى حيث ارتفاع مستوى مشاركة الرجل فى قوة العمل مقارنة بمشاركة المرأة حيث كما ذكر سالفا ان هناك جزء كبير من عمل المرأة غير مدفوع الاجر المتمثل فى عملها داخل الاسرة

ج- وان يكون الاستهلاك للزوجين فى الفترة الثالثة من حياتهم (انتهاء سن العمل)

مرضى ومشبع
للمتبع بحصاد فترة
بحيث

لهما
شبابهم

$$(10) \quad c_{t+1} = (1 + r_{t+1})s_t.$$

٢) ان تعظيم دالة المنفعة (٥) بشرط القيود ٨، ٧، ٩، ١٠ يكون قرار الانجاب المرضى

$$h_t = n_t/D = \gamma/1 + \beta + \gamma [(1 + \phi / \phi) + (w_t^p / \phi w_t^m)] \quad (11) \quad (h_t \leq 1)$$

$$h_t = n_t/D = 2\gamma/1 + \beta + \gamma$$

$$(12) \quad \text{اذا كان } (h_t \geq 1)$$

حيث يكون الشرط الضرورى لمشاركة المرأة فى سوق العمل هو ان يكون عامل التحفيز او كما يطلق عليه عامل الغيرة او الاثارة $\gamma \geq 2\gamma/1 + \beta + \gamma$ وهو العامل الذى يروج وجود اطفال بشرط ان تكون $1 + \beta \geq \gamma$ وبذلك يكون الوقت المنقضى فى تربية الاطفال

$$h_t = n_t/D = \min \{1, \phi \gamma/1 + \beta + \gamma \phi [(1 + \phi / \phi) + (w_t^p / \phi w_t^m)] \quad (13) \quad \}$$

ويكون الادخار

$$s_t = \beta (w_t^m + w_t^p), \quad (14) \quad \text{اذا } (h_t \leq 1) \quad s_t = \beta/1 + \beta + \gamma((1 + \phi)w_t^m + w_t^p) \quad (15) \quad /1 + \beta$$

$$\text{اذا } (1 = h_t)$$

• ولتحقيق التوازن (الطلب يساوى العرض) فان $L_t^p = 2 - L_t^m = L_t^p(2 - h_t)$

or $m_t = L_t^m \setminus h_t$ وباستخدام مدخلات السوق فى شرط التوازن اى معادلة 2.3 فى 13 فنحصل على

$$h_t = \min \{1, \gamma/1 + \beta + \gamma [(1 + \phi / \phi) + (B / \phi)((1 - \alpha)^{\alpha} \hat{K}_t^{\alpha} (2 - h_t))]\} \quad (16)$$

حيث \hat{K}_t مستوى راس المال / وحدة كفاءة الزوجين (تراكم راس المال) L_t^p حيث $\hat{K}_t = K_t / A_t$ حيث تعتبر المعادلة (16) دالة تفسيرية لـ \hat{K}_t وقيمة حرجة \hat{K}^* . وبذلك تزداد عدد ساعات عمل المرأة في سوق العمل بتراكم راس المال \hat{K}_t ونتيجة لذلك فان الوقت المخصص للاعمال المنزلية وعدد الاطفال يتناقص مع تراكم راس المال حيث الخصويه دالة متزايدة في الساعات المنزلية ، كما ينخفض عدد ساعات عمل المرأة مع التمييز بين الجنسين (ϕ منخفضة) في سوق العمل وزيادة العوائق امام مشاركة المرأة في قوة العمل. وهذا ما اكدته العديد من الدراسات^{٢٧} التي وجدت ان هناك علاقة بين الوقت المنقضى في تربية الاطفال وقرار انجاب المزيد من الاطفال في المستقبل فان عدد الاطفال ينخفض بانخفاض التمييز بين الجنسين وان هناك علاقة قوية بين التمييز بين الجنسين والناج^{٢٨} وبذلك يكون توازن سوق راس المال $K_{t+1} = L_t^p s_t$ (17) وباستخدام المعادلة 13،14،15 نحصل على المعادلة رقم (١٨)

$$/(1+\mu) A_t n_t = (\beta / D(1+\beta) (1+\mu)) [((1 - \alpha)^{\alpha} \hat{K}_t^{\alpha} + B] \quad \text{for } \hat{K}_t \leq \hat{K}^*$$

$$\hat{K}_{t+1} = s_t$$

$$(\beta / D \gamma (1+\mu) \phi (1 - \alpha)^{\alpha} \hat{K}_t^{\alpha} (2 - h_t))^{-\alpha} \quad \text{for } \hat{K}_t \geq \hat{K}^*$$

وهذه معادلة غير خطية حيث $\hat{K}^* = \{ B \gamma / (1 - \alpha) (\phi / (1 + \beta) - \gamma) \}^{1/\alpha}$

رابعاً: تقدير تكلفة عدم تمكين المرأة المصرية اقتصادياً :

(أ) نموذج الدراسة المقترح :

ان الفرق الفعلى بين نصيب الفرد من الناتج الحقيقى فى الولايات المتحدة الأمريكية²⁹ واقتصاديات الكثير من دول العالم يرجع للتمييز بين الجنسين . وبالتالي فتكلفة التمييز بين الجنسين وعدم المساواه كبيرة ولا بد ان تكون محل الاهتمام الاول لاي مجتمع يستهدف زيادة نصيب الفرد بها من الناتج فى الاجل الطويل، ولذلك سيتم تقدير تكلفة عدم تمكين المرأة المصرية اقتصادياً من خلال نموذج قائم على تقديرات الاقتصاد الكلى خلال فترة الدراسة من خلال نموذج VAR و Co integration باستخدام البرنامج الاحصائى EVIEWS7 ، حيث يمثل المتغير التابع (Y) متوسط دخل الفرد الحقيقى ليعبر عن مستوى النمو او المرحلة التنموية للدولة ، كما تتمثل مجموعة المتغيرات المستقلة الدالة على التمييز بين الجنسين(عدم المساواة) فى : X_1 نسبة مشاركة المرأة فى قوة العمل ، X_2 التحول الهيكلى ، X_3 معدل الخصوبه ، X_4 فجوة الاجر بين الجنسين ، X_5 معدل الاعاله وبذلك يكون النموذج المقترح لتقدير تكلفة عدم تمكين المرأة اقتصادياً

$$Y = F(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5) \text{ أى ان}$$

$$Y_i = \alpha + \beta_1 X_{1i} + \beta_2 X_{2i} + \beta_3 X_{3i} + \beta_4 X_{4i} + \beta_5 X_{5i} + u_i$$

حيث α مقدار ثابت ، β_1, \dots, β_5 معاملات الانحدار ، u_i خطأ عشوائى

(ب) فترة الدراسة :

تشمل فترة الدراسة من ١٩٩٠ الى ٢٠١٢ لتمثل سلسلة زمنية مناسبة نسبياً ، وبالتالي الحصول على قيم لمعاملات الانحدار والارتباط ذات ثقة عالية.

(ج) الملاحظات المنهجية :

(١) تم الاعتماد على بيانات فعلية عن الحسابات الختامية لميزانية الدولة وذلك لما

لوحظ من وجود فروق بين تقديرات الموازنة العامة للدولة وبين الحساب

الختامى .

(٢) اختلاف البيانات من مصدر الى آخر مع ايجاد بعض التناقضات فيما

بينها ، لذلك حاولنا قدر الامكان الاعتماد على مصدر واحد فقط عند تكوين السلسلة

الزمنية لاى متغير فى النموذج ، وعدم اكمال السلسلة من مصادر مختلفة حتى لا يؤثر ذلك فى تغيير طبيعة الاخطاء المرتبطة بكل مصدر من المصادر ، مما يؤثر بالتالى على اتساق البيانات خلال الفترة الزمنية محل الدراسة .

(٣) ويمكن تعريف المتغيرات المستقلة كما يلى :-

-المتغير الاول ($1X$) نسبة مشاركة المرأة فى قوة العمل فهو مؤشر يعكس عدم المساواة بين الجنسين الذى يمثل تكلفه على الانتاج لان انخفاض نسبة مشاركة المرأة فى قوة العمل يهدر طاقات واستثمارات كان من الممكن ان تساهم فى تحقيق التنمية وبالتالي فهو يكبح النمو الاقتصادى بالإضافة الى ان خفض معدلات توظيف المرأة والتضييق على عوائدهن من العمل بمايتنافى مع مبادئ المساواة وهى من اركان المواطنة وحقوق الانسان وهو ما يقوض اسس التنمية والنمو كما ان انخفاض هذا المؤشر يعكس ارتفاع معدل البطالة بين النساء مع اهمال البعد الديموجرافى (اى تضخم الفئة العمرية ١٥-٢٤ وهم الداخلين الجدد سوق العمل) لثبوت عدم تأثيره على معدل البطالة العام³⁰ ، وأيضاً يعكس فترات التباطؤ وزيادة البطالة.

-اما المتغير الثانى ($2X$) التحول الهيكلى ويعبر عنه بنسبة قطاع الخدمات الى الناتج المحلى الاجمالى وهو يعد احد محددات جانب الطلب -كما ذكر سالفا - واحد اسباب ضعف مشاركة المرأة اقتصاديا .

-والمتغير الثالث ($3 X$) معدلات الخصوبة فهو مؤشر يعكس عدم المساواة بين الجنسين فارتفاع هذا المؤشر مع انخفاض المؤشر الاول يمثل تكلفة على التنمية والنمو الاقتصادى ، كما أن الخصوبة دالة متزايدة فى الساعات المنزلية التى تتناقص مع تراكم راس المال وبالتالي تزداد تكلفة الفرصة البديله للبقاء فى المنزل

-المتغير الرابع ($4 X$) فجوة الاجور بين الجنسين ويعبر عنها بمعدل النمو السنوى لاجمالى انتاجية عوامل الانتاج (TFP) Total Factor Productivity فهو ذو علاقة عكسية بعدد ساعات عمل المرأة ، وطردية بكفاءة راس المال فكما ذكر فى النموذج الرياضى ان زيادة عدد ساعات عمل المرأة تعكس انخفاض فجوة الاجور لزيادة الاجر النسبى للعمل الذهنى ، وارتفاع تكلفة الفرصة البديله للبقاء فى المنزل ويخفض معدلات الخصويه وهذا يدل على رفع كفاءة راس المال وبالتالي تراكمه .

المتغير الخامس (X) معدل الاعاله Dependency Ratio(DR)

(د) ميكانزم النموذج :

يقوم النموذج على اختبار العلاقة بين متغيراته باستخدام بيانات سلسلة زمنية خلال الفترة من ١٩٩٠ الى ٢٠١٢ باستخدام Vector Auto Regression (VAR) باستخدام البرنامج الاحصائي E-views للتعرف على التفاعلات بين المتغيرات الداخلية في نموذج تقدير تكلفة عدم تمكين المرأة المصرية اقتصاديا علما بان كل متغير في نموذج (VAR) يعبر عنه بتوليفة خطية للقيم السابقة للمتغير نفسه ، والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى ، فتتعامل جميع المتغيرات في النموذج على أنها متغيرات داخلية³¹ Endogenous variable . واستخدمت الدراسة طريقة جوهانسن³² لتحليل التكامل المشترك بين المتغيرات Tointegration بإتباع المنهجية التالية :-

(١) استخدام اختبار جذر الوحدة Unit Root Stationarity لمعالجة عدم استقرار بيانات السلاسل الزمنية لان عدم استقرارها يؤدي إلى انحدار ذو بيانات مضللة ، فسكون البيانات شرط ضروري للوصول إلى نتائج منطقية صحيحة تمكن من استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) . ولقد تم اختبار سكون السلاسل الزمنية (لكل متغير تابع ومستقل في النموذج) باستخدام اختبار جذر الوحدة لديكي - فولر Dickey - Fuller ، واختبار جذر الوحدة الموسع لديكي - فولر Dickey-(ADF) Augmented Fuller فكانت النتائج كما هو موضح فى الجدول رقم (١) سكون $Y, X_1, X_2, X_3, X_4, X_5$ بدون فترات تباطؤ، وسكون كل من X_2, X_3, X_4, X_5 بعد الفروق الاولى (مستوى معنوية ٥%) وبذلك تكون متغيرات الدراسة متكاملة من درجات مختلفة فان الانحدار بين X_t, Y_t يولد مزيج خطى من رتبة أعلاها (١ ١) .

(٢) اختبار جوهانسن للتكامل المشترك Johansen Cointegration Test وفيه يتم الحصول على قيم الجذر الكامن Eigenvalue وعددها يساوى (n) والتي يقابلها عدد مساوي من متجهات التكامل المشترك ويمكن التعرف على نتائج اختبار جوهانسن (جدول رقم (٢)) من خلال اختبارين أساسيين هما اختبار الأثر (الجرة) Trace Statistic، (قيمة الاثر 201.9103 اكبر من القيمة الجدولية 95.753

وهذا يعنى وجود معادلة تكامل واحدة على الأقل عند مستوى معنوية ٥%. واختبار أقصى إحصاء لقيم الجذور المميزة Max-Eigen Value Statistic الذى اكد على النتيجة السابقة . وهكذا نجد إننا حصلنا على أكثر من متجه للتكامل المشترك Co integration vector وهو دليل على وجود علاقات في الأجل الطويل بين المتغيرات الداخلة في النموذج ، وتفسير المعاملات على إنها مرونة الأجل الطويل ووفقا لقاعدة جرانجر Granger فان وجود علاقة في الأجل الطويل تعنى وجود علاقة في الأجل القصير^{٣٣} وبخلاف ذلك فان المتغيرات ستتحرك باتجاهات مختلفة ولا يوجد توازن فيما بينها.

(٣) ويتم اختبار العلاقة الديناميكية قصيرة الأجل التي أكدت وجودها الخطوة السابقة في نموذج تصحيح الخطأ (ECM Error correction model) كما يتضح من خلال هذا النموذج سرعة التصحيح للمتغيرات من خلال معاملات التصحيح . ويوضح الجدول رقم (٣) مرونة الأجل الطويل بالنسبة إلى γ مع X_1, X_2, X_5 كبيرة جدا بعلاقة طردية وايضا مع X_3, X_4 بعلاقة عكسية . أما المرونات في الأجل القصير تتمثل في معلمات الفروق الأولى للمتغيرات التابعة لفترة زمنية واحدة ولقد أظهرت أن مستوى رفاهيه المجتمع (γ) تأثر ايجابيا مع X_1, X_2, X_5 وعكسيا مع X_3, X_4 .

ويظهر من معاملات التصحيح ان ١٤% من عدم التوازن في الاجل الطويل يتم تصحيحه خلال السنة اى ان ٨٦% يتم تصحيحه في الاجل الطويل بالنسبة X_1, X_2, X_3 وبالنسبة X_5, X_4 ما يتم تصحيحه خلال السنة نسبته ٥٢% ، و ٤٨% في الاجل الطويل .

رابعاً: النتائج والتوصيات :

أ- النتائج :

- اظهر التحليل وجود اكثر من معادلة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج كافة سواء بين المتغيرات المستقلة والتابع وبين المتغيرات المستقلة بعضها البعض وهو خاصية يتميز بها استخدام هذا البرنامج الذى يعد من ادوات القياس الحديثة لاعتبار كافة المتغيرات - كما ذكر سالفا-متغيرات داخلية فى النموذج.

- وجود علاقات قصيرة وطويلة الاجل بين متغيرات النموذج كما اكدها اختبار جوهانسن للتكامل المشترك.

- اتضح من تشغيل النموذج ان هناك علاقة طردية بين نسبة مشاركة المرأة فى قوة العمل ومتوسط دخل الفرد الحقيقى (تحقق الفرض الاول) فانخفاض هذه النسبة الملحوظ والمستمر (دلالة على عدم مشاركة المرأة اقتصاديا كما ونوعا اى من حيث التعلم والانتاجية والعوائد) نتيجة لتطبيق برامج الاصلاح الهيكلى وتقليص دور القطاع العام المستخدم الاكبر للمرأة - كما ذكر سالفا- وبمرور الدولة بفترات تباطؤ اقتصادى خاصة فى النصف الاول من التسعينات ادى الى تضخم التكلفة المقدره على الاقتصاد القومى حيث التكلفة على الانتاج- او بمعنى اخر على رفاهية المجتمع والمعبر عنها بمتوسط دخل الفرد الحقيقى - دالة متزايدة فى عدم المساواه وهذا ما اكده المرونه الكبيرة فى الاجلين القصير والطويل على حد سواء (جدول رقم ٣) وان كانت تحتاج الى سياسات طويلة الاجل لتصحيح ٨٦% من الاختلالات بها كما يظهر من معامل التصحيح.

- اظهر النموذج علاقة طردية بين التحول الهيكلى ومتوسط دخل الفرد الحقيقى (عكس الفرضه الثانية) وهذا يرجع الى تنامى مساهمة القطاع الخدمى فى GDP - خلال فترة الدراسة وهى فترة بدايه الاصلاح الاقتصادى- وهو القطاع الاكثر استيعابا متزايدا للمرأة فهو يستأثر ب ٦٨% من مساهمة المرأة فى سوق العمل كنتيجة منطقية للاجراءات المتخذة لتنفيذ برامج الاصلاح الهيكلى من خصخصة،

وتقليص دور القطاع العام و تراجع دور الدولة وبالتالي فهو ذو علاقة طردية بنسبة لمشاركة المرأة (عدديا) ولكن وفي حقيقة الامر تنامي هذا القطاع يمثل خطر كامن فى تكريس الفجوة فى الاجور وانخفاض الانتاجية وعوائد العمل وبالتالي خفض مشاركة الاناث المتعلقات فى سوق العمل ، كما انه يكرس ويدعم تقسيم العمل القائم على التمييز بين الجنسين التقليدى السائد فى المجتمع المتمثل فى اتجاه الاناث للقطاع الخدمى حيث الاعمال الروتينية والمهارات المنخفضة والدوام الجزئى وبالتالي ضعف مشاركة المرأة اقتصاديا.

فهو مؤشر يعكس بل يشرح جزء كبير من فجوة الاجر وعدم المساواة . اذن تظهر العلاقة طردية لان المؤشر بالارقام يعنى الكم ولكن ما يحتويه من كيف (اى زيادة نسبة غير المتعلقات الى المتعلقات) يودى بالضرورة الى علاقة عكسية والخاصة ان زيادة نسبة تنامى هذا القطاع وتنمى نسبة المشاركات فيه بالعمل هو تكلفة على الاقتصاد وانخفاض رفاهية المجتمع لتدنى انتاجيته الحقيقية والعوائد من هذا النوع من مشاركة المرأة . فهو مؤشر يدعم للتمييز فى النشاط الاقتصادى والحرمان من توظيف القدرات .

-اما معدل الخصوبه اظهرته نتائج تشغيل النموذج بانه ذو علاقة عكسية بمتوسط دخل الفرد الحقيقى (تحقق الفرض الثانى الخاص بالخصوبه) بدرجة معنويه كبيرة جدا تصل الى ملانهاية وذلك لان ارتفاع معدل الخصوبه يعنى تزايد عدد ساعات بقاء المرأة فى المنزل الذى ينخفض معه تراكم راس المال فينخفض معه العمل الذهنى لصالح العمل البدنى فتنخفض نسبة مشاركة المرأة فى العمل والاجر الذهنى فتزداد الفجوة فى الاجور وتنخفض بالتالى تكلفة الفرصة البديلة للبقاء فى المنزل . ومما يودى الى تتفاقم المشكلة ان معدل الخصوبه دالة متزايدة فى الساعات المنزلية التى تتناقص مع تراكم راس المال وبالتالي تزداد تكلفة الفرصة البديله للبقاء فى المنزل وهذا ما اكدته درجات المرونة الكبيرة طويلة وقصيرة الاجل .

-أما بالنسبة الى فجوة الاجور بين الجنسين والمعبر عنها بمعدل النمو السنوى لاجمالي انتاجية عوامل الانتاج(TFP) فأظهرت النتائج بان هناك علاقه عكسية بالمتغير التابع (تحقق الفرض الثانى الخاص TFP) وذلك لان انخفاض(TFP) يعنى زيادة الفجوة فى الاجور وبالتالي عدد ساعات عمل اقل للمرأة فى سوق العمل وبالتالي انخفاض كفاءة راس المال لان العلاقة طردية بين كفاءة راس المال وعدد ساعات عمل المرأة وبالتالي تراكمه وانخفاض الاجر النسبى للعمل الذهنى فانخفاض تكلفة الفرصة البديله للبقاء فى المنزل وتزايد معدل الخصوبه وبالتالي انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقى.

- ويظهر المتغير الخامس معدل الاعالة عدم معنويه باشارة مخالفة للواقع (اشاره موجبه) ولعل ذلك يرجع الى ان معدل الاعالة يعبر عن الاعالة العمرية (نسبة السكان للفئات العمرية الاقل من ١٥ والاكبر من ٦٤ الى السكان فى سن العمل) واخذا فى الاعتبار ارتفاع نسبة صغار السن الى اجمالى السكان مع ارتفاع نسبة البطالة عامة وبالتالي فهو لايعكس الواقع الاقتصادى للاعالة مما جعلها باشارة مخالفة) باستخدام طريقة الانحدار على مرحلتين تاكدت النتيجة السابقة)

ب- التوصيات :

-المرأة عنصر انتاجى يمثل ثروة ليس لكونها تمثل نصف المجتمع بل أيضا كما تم توضيحه سالفًا- لان زيادة عدد ساعات عملها يؤثر بشكل مباشر على رفع كفاءة راس المال وتراكمه ، وبشكل غير مباشر على زيادة تكلفة الفرصة البديلة للبقاء فى المنزل فتنخفض معدلات الخصوية التى اثبتت الدراسات ان نصف انخفاض دخل الفرد الحقيقى يرجع لها. وبالتالي عدم تمكين المرأة اقتصاديا يعنى اهدار لاستثمارات وطاقت الاقتصاد القومى (بتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة) اى تكلفة على الاقتصاد الكلى مؤثرة بالسلب على معدلات النمو ومستوى رفاهية المجتمع.ولذلك فان قضية التمييز بين الجنسين عامة وتمكين المرأة اقتصاديا خاصة قضية قوميه هامة .حيث يعتبر تمكين المرأة اقتصاديا بكفاءة وفاعلية فى التنمية والنمو وإعدادها لهذه المشاركة ضرورة ملحة لاغنى عنها ولا بديل لها.

- ويمكننا عرض عدة توصيات لتمكين المرأة اقتصاديا بناء على نتائج الدراسة كما يلي :-

(١) لابد من عمل اصلاحات مؤسسية بهدف خلق بيئة تنافسية بين القطاعين العام والخاص لان تقليص دور القطاع العام وتنفيذ برامج الخصخصة ادى الى زيادة معدلات البطالة بين النساء وخاصة المتعلمات منهن وهو امر يتعارض مع مبدأ الكفاءة الاقتصادية ، ويكرس لعدم المساواة فى الاجور وما لذلك من تكلفة مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد الكلى.

(٢) اصدار التشريعات التى من شأنها مكافحة التمييز بين الجنسين فى سوق العمل من تعيين -ترقى- منح مكاسب العمل- ضمان اجتماعى وأخيرا فى ظروف العمل . فضلا عن القوانين التى توفر الحماية القانونية للمرأة فى القطاع غير الرسمى. والقوانين التى تضمن سرعة الاستجابة لاحتياجات المرأة المعيلة (من سكن ودخل وتأمين اجتماعى) خاصة ان تلك الشريحة تمثل ٢٢-٢٤% من اجمالى الاسر المصرية^{٢٤}

(٣) الاحذ بسياسات طويلة الاجل (كما اظهرتها نتائج النموذج) للنهوض بالمرأة (ابتداء من محور اميتها والارتفاع بمستويات تعليمها ، وزيادة مشاركتها فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية) بما يتفق و امكانياتنا مع الحفاظ على التقاليد ويتواءم مع مكانه المرأة فى ادياننا.

(٤) ومن اهم السياسات المشار اليها عاليه السياسات المرتبطة بالمنظومة التعليمية بدءا من زيادة نسبة الانفاق العام على التعليم بالنسبة لـ GDP (٣٨% عام ١٩٩٠ انخفض الى ٣٤% عام ٢٠١٢)^{٢٥} - خاصة نسبة المنفق على تعليم الاناث، فالقصور فى رفع مستوى تعليم المرأة يكلف ثمنا انمائيا باهظا اقتصاديا متمثل فى الفرص الضائعة لرفع مستوى الانتاج والدخل وتحسين نوعية الحياه ، واجتماعيا حيث يسهم تعليم المرأة بشكل كبير فعليا فى تحسين سلوك المرأة الصحى وصحة

أسرتها، وتقليص معدلات الخصوبه - تطوير النظام والمناهج التعليمية فى جميع مراحل الدراسية حتى تلبى المخرجات التعليمية احتياجات سوق العمل .

٥) الاهتمام ببرامج التدريب الفنى والمهنى والادارى التى تقدم للمرأة العاملة لان القضية ليست مجرد التحاق المرأة بالعمل فقط بل الالم ان يكون اداؤها فعالا وكفئا (الكيف وليس الكم)، وفى ظروف تساعد على تقديم افضل العطاء. فالمرأة الكفاء ثروة بشرية اقتصادية تدفع بمسيرة التنمية والنمو لو احسن استثمارها. ومن جانب اخر نجد ان الاهتمام بالكيف فى مشاركة المرأة فى العمل ينهض بالإنتاجية وبالتالي تخفيض فجوة الاجر بين الجنسين وتنامى راس المال فتزداد تكلفة الفرصة البديلة للبقاء فى المنزل وتخفض معدلات الخصوبه.

٦) تهيئة المرأة المصرية العاملة للتحديات الناشئة من التطورات والابتكارات الهائلة نتيجة العولمة والتحول الى اقتصاديات السوق الحر وما نتج عنه تغيرات سريعة فى نظم الانتاج واستراتيجيات التسويق .

٧) الحماية الجمركية للصناعات كثيفة العمالة وخاصة النسائية لان ازالة الحماية من شأنه انهاء كثير من عقود العمل لمنافسة الواردات الرخيصة (مثال صناعة النسيج) .

٨) النهوض بالتنمية الريفية والعشوائيات (الفئات المستضعفة) لما فى ذلك من تأثير على تمكين المرأة اقتصاديا .

٩) تبنى الدولة عددا من التوجهات والسياسات التى تستهدف زيادة تفعيل مشاركة المرأة فى مجال المشروعات الصغيرة وذلك لوجود العديد من المجالات التى يمكن ان تسهم فيه المرأة فى هذا المجال بدايه من المشروعات متناهية الصغر للمرأة الريفية والفقيرة مرورا بمشروعات الصناعات المغذية ومشروعات الخدمات الى تكنولوجيا المعلومات بما يحقق رفع مساهمتها فى قوة العمل ومواجهة مشكلة البطالة. ويتم هذا التفعيل من خلال آليات الصندوق الاجتماعى للتنمية وإدماج النوع

الاجتماعى فى برامج الصندوق لزيادة فرص المرأة فى مجال المشروعات الصغيرة ،
وتنشيط دور وزارة التضامن الاجتماعى .

١٠) تبنى وترجمة مقولة منظمة العمل الدولية " كل امرأة هى امرأة عاملة " مما
يستلزم معه وجود مداخل قياسية غير تقليدية تتجاوز منظومة الحسابات القومية مثل
ابحاث الميزانية ، ابحاث تخصيص الوقت لتحقيق التقدير الفعلى لتلك المساهمات
الهائلة التى لا حدود لها - بطريقة مباشرة او غير مباشرة - فى تحقيق مكونات
الرفاه الانسانية.

هوامش الدراسة :

- (١) أستاذ مساعد - قسم الاقتصاد - المعهد العالي للدراسات التكنولوجية المتخصصة -
أكاديمية المستقبل - جمهورية مصر العربية .
- 2) Hausmann, R., L. D. Tyson, and S. Zahidi (2006): The Global Gender Gap Report 2006. World Economic Forum, Geneva, Switzerland.
- 3) Dollar, D., and R. Gatti (1999): "Gender Inequality, Income, and Growth: Are Good Times Good for Women?," Policy Research Report on Gender and Development, Working Paper Series, No. 1.
- Guiso, L., P. Sapienza, and L. Zingales (2003): "People's opium? Religion and economic attitudes," Journal of Monetary Economics, 50(1), 225-282.
- 4) Fernandez, R. (2007): "Women, Work, and Culture," Forthcoming: Journal of the European Economic Association.
- 5) Dollar, D., and R. Gatti (1999). op.cit.
- 6) Psacharopoulos, G., and Z. Tzannatos (1989): "Female Labor Force Participation: An International Perspective," The World Bank Research Observer, 4(2), 187-201.
- . فهمى هويدى (الأصل فى الإسلام تقرير التنمية الإنسانية العربية عام ٢٠٠٥ ص ١٣٦ .
7 المساواه)
- 8) Young, A. (1995): "The Tyranny of Numbers: Confronting the Statistical Reality of the East Asian Growth Experience," Quarterly Journal of Economics, 110, 641-680.
- 9) Dollar, D., and R. Gatti (1999). op.cit.
- 10) Klasen, S. (1999): "Does Gender Inequality Reduce Growth and Development? Evidence from Cross-Country Regressions," Policy Research Report on Gender and Development, Working Paper Series 7.
- 11) Blackden, M., and C. Bhanu (1999): "Gender, Growth, and Poverty Reduction," World Bank Technical Paper 428.
- 12) Gumbel, D. (2004): "The Influence of Gender Inequality on Economic Growth," Mimeo.
- 13) Hausmann, R., L. D. Tyson, and S. Zahidi (2006). op.cit.
- 14) Daly, K. (2007): "Gender Inequality, Growth and Global Ageing," Society of Business Economist Journal, 38(1).
- 15) Lagerlof, N.-P. (2003): "Gender Equality and Long Run Growth," Journal of Economic Growth, 8(4), 403-426.

CointEq1	0.479643	0.005603	0.513632	0.008708
	(0.26221)	(0.00464)	(0.19047)	(0.17733)
	[1.82926]	[1.20809]	[2.69661]	[0.04911]
D(Y(-1))	-0.732501	0.002401	0.135225	0.022809
	(0.45664)	(0.00808)	(0.33172)	(0.30882)
	[-1.60411]	[0.29721]	[0.40765]	[0.07386]
D(Y(-2))	0.055264	0.004714	0.108464	0.398616
	(0.64520)	(0.01141)	(0.46869)	(0.43635)
	[0.08565]	[0.41309]	[0.23142]	[0.91353]
D(X3(-1))	-19.05586	-0.400576	-15.24247	-11.45479
	(17.8248)	(0.31529)	(12.9484)	(12.0548)
	[-1.06907]	[-1.27050]	[-1.17717]	[-0.95022]
D(X3(-2))	-16.95358	0.002657	-3.148544	13.88631
	(20.4932)	(0.36249)	(14.8868)	(13.8595)
	[-0.82728]	[0.00733]	[-0.21150]	[1.00194]
D(X4(-1))	0.523174	0.008024	-0.244314	-0.154566
	(0.52974)	(0.00937)	(0.38482)	(0.35826)
	[0.98760]	[0.85635]	[-0.63488]	[-0.43143]
D(X4(-2))	-0.066723	-0.005275	-0.375823	-0.879275
	(0.69185)	(0.01224)	(0.50258)	(0.46790)
	[-0.09644]	[-0.43102]	[-0.74778]	[-1.87920]
D(X5(-1))	0.070155	-0.001515	0.092038	-0.357820
	(0.41642)	(0.00737)	(0.30250)	(0.28163)
	[0.16847]	[-0.20563]	[0.30426]	[-1.27055]
D(X5(-2))	0.115695	0.000215	0.425261	-0.095688
	(0.37117)	(0.00657)	(0.26963)	(0.25102)
	[0.31170]	[0.03279]	[1.57721]	[-0.38120]
C	-0.027990	-0.000729	-0.016686	-0.009369
	(0.02297)	(0.00041)	(0.01669)	(0.01554)
	[-1.21834]	[-1.79276]	[-0.99980]	[-0.60302]